لاخفاء أن العالم من السموات والأرضين وما فيهما
وما بينهما أجرام ملازمة لأعراض تقوم بها من حركة وسكون
وغيرها والتقصي عن الحركة والسكون فإن معرفة أقسام الأجرام
لها ضرورية لكل عاقل فنقول لاشك في وجوب الحدوث
لكل واحد من السكون والحركة إذ لو كان واحد منهما قديما
أن ينعدم بأن ما ثبت قدمه استحال عدمه وقد سبق
من السكون والحركة قابل للقدم لأنه قد شوهد عدم كل واحد
منهما بوجود ضده في كثير من الأجرام كلها في ذلك وإذا ثبت حدوثهما
واستحالة وجودهما في الأزل قطعا لاستحالة انفكاكها عن الحركة والسكون
وبطلة محدث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة وإذا
استبان بهذا حدوث العالم افتقاره إلى محدث إذ لو حدث
لنفسه لزم اجتماع أمرين متنافيين وهما الاستواء والرجحان
بلا مرجح لأن وجود كل فرد من أفراد العالم مساو لعدمه
وزمان وجوده مساو لغيره من الأزمنة ومقداره
المخصوص مساو لسائر المقادير ومكانه الذي اختص
به مساو لسائر الأمكنة وجهته المخصوصة مساوية
لسائر الجهات فهذه أنواع كل واحد منها فيه
أمران متساويان فلو حدث أحدهما لنفسه لافتقر إلى
محدث لترجح على نقابله مع أنه مساو له إذ
قبول كل

قبول كل جزء لهما على حد سواء فقد لزم أن لو
وجد شيء من العالم لنفسه بلا موجد اجتماع الأمرين
ستويين والرجحان المتنافيين وذلك محال فإذا ثبت أن
جل وعز الذي خصص كل فرد من أفراد العالم بما اختص
به مما وجد شيء من العالم فسبحان من أقصح بوجوب
وجوده وجوب افتقار الكائنات كلها إليه تبارك
وتعالى وجل وعلا فعلى هذا لزم أحد الأمرين
المتساويين أعني بهما الوجود والعدم والمقدار
المخصوص وغيره وجود ذلك بما ذكرناه أنفا
وبالله التوفيق وأما
برهان وجوب القدم له تعالى فلأنه
لو لم يكن قديما لكان حادثا فيفتقر إلى
محدث ويلزم الدور أو التسلسل
يعني إذ ثبت وجود مولانا جل وعز بما سبق
من البراهين وهو افتقار الكائنات كلها إليه
جل وعلا فإنه يجب له جل وعز القدم وبرهانه
أنه لو لم يكن قديما لكان حادثا لوجوب انتهاء
كل موجود في القدم إلى الحدوث فمتى انتفى أحدهما
تعين الآخر والحدوث على مولانا جل وعز مستحيل